

مؤشر مدراء المشتريات [®]PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

أقوى نمو في التوظيف منذ يوليو 2016

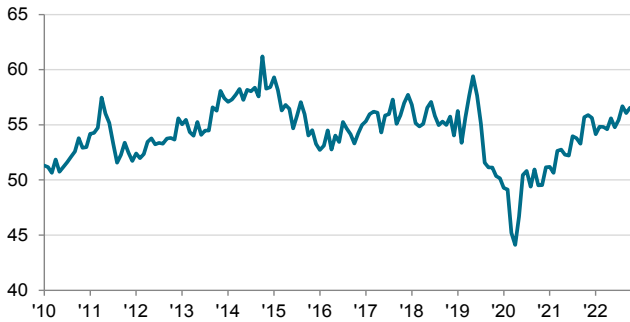
النتائج الأساسية

تسارع خلق فرص العمل في ظل الارتفاع الحاد للنشاط التجاري

أقوى نمو مكرر للطلبات الجديدة في 11 شهرًا

ارتفاع النشاط الشرائي بأسرع معدل في أكثر من ثلاث سنوات

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



مصدر: S&P Global. جمعت البيانات في الفترة من 12 إلى 25 أكتوبر 2022.

تعليق

صرّح ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"سجل مؤشر مدراء المشتريات بالإمارات 56.6 نقطة في شهر أكتوبر، وهي قراءة لم تسبقها إلا قراءة شهر أغسطس التي كانت الأعلى في أكثر من ثلاث سنوات حيث بلغت 56.7 نقطة، مما يشير إلى أن القطاع الخاص غير المنتج للنظ قد استمر في النمو بوتيرة قوية في بداية الربع الرابع. وكان هذا الانتعاش مدفوعاً بالتوسعات الحادة في النشاط التجاري والطلبات الجديدة، ما يؤكد بشكل أكبر على أن الشركات المحلية لا تتغلب على العواصف الاقتصادية العالمية فحسب، بل تتمتع بنمو قوي في الطلب.

"سجلت القدرات الاستيعابية للشركات تحركات كبرى في شهر أكتوبر، حيث استجابت الشركات لزيادة الأعمال المتركمة من خلال زيادة أعداد الموظفين بمعدل أسرع. في الواقع، كان معدل خلق فرص العمل هو الأسرع منذ شهر يوليو 2016. سعت الشركات أيضاً إلى زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج أثناء ترتيبها لإنجاز الأعمال المتركمة، مما أدى إلى زيادة سريعة في نشاط الشراء بأسرع معدل في ثلاث سنوات.

"أظهرت بيانات الأسعار أن الشركات الإماراتية غير المنتجة للنظ استمرت في التمتع بضغط تخضمية معتدلة في شهر أكتوبر، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف فقط، مدفوعة بانخفاض أسعار الوقود وتكاليف النقل تماثلياً مع الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط العالمية. وهذا يعني أن الشركات كانت قادرة على خفض أسعار الإنتاج، على الرغم من تراجع معدل التخفيضات إلى أدنى مستوياته منذ شهر يوليو".

تحسنت ظروف الأعمال غير المنتجة للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل قوي في بداية الربع الرابع من العام، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®)، في ظل تسارع ارتفاع كل من الإنتاج والطلبات الجديدة. أدى تحسن معدلات الطلب إلى ضغوط إضافية على القدرات الاستيعابية، مما دفع الشركات إلى زيادة عدد موظفيها بأقصى معدل منذ شهر يوليو 2016 ومشترياتها من مستلزمات الإنتاج بأعلى معدل في أكثر من ثلاث سنوات. ومع ذلك فقد تراجعت ثقة الشركات بشكل طفيف وظلت ضعيفة مقارنة بالاتجاه التاريخي.

ظلت ضغوط الأسعار متواضعة في شهر أكتوبر، في ظل تقارير تفيد بأن انخفاض تكاليف الوقود والمعادن والنقل قد عوض جزئياً الزيادات في أسعار المواد في فئات أخرى. وبالتالي، للحفاظ على التنافسية، خفضت الشركات أسعار الإنتاج للشهر السادس على التوالي.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) التابع لشركة S&P Global في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 56.1 نقطة في شهر سبتمبر إلى 56.6 نقطة في شهر أكتوبر، ولم تسبقه إلا قراءة شهر أغسطس التي كانت الأعلى في أكثر من ثلاث سنوات حيث بلغت 56.7 نقطة. ومع بقاء أعلى بكثير من المستوى المحايد 50.0 نقطة، يشير المؤشر إلى تحسن قوي آخر في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط.

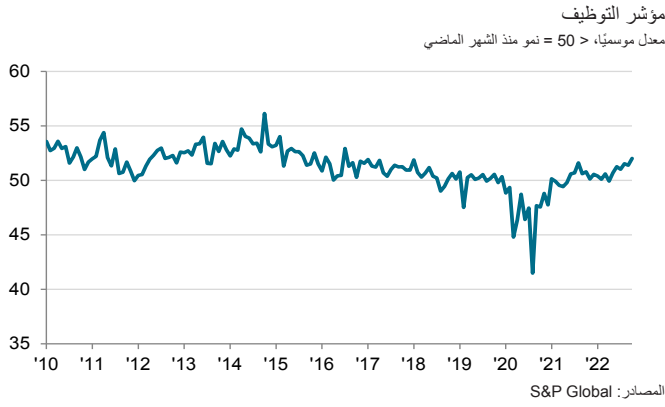
كان من العوامل الأساسية في هذا الارتفاع التوسع الحاد في النشاط التجاري في بداية الربع الرابع، حيث أفادت الشركات عموماً أن ارتفاع طلب العملاء قد عزز الإنتاج. حيث تسارع معدل نمو النشاط من سبتمبر وسجل ثاني أسرع قراءة منذ شهر يوليو 2019 (بعد قراءة شهر أغسطس).

وبالمثل، ارتفعت تدفقات الطلبات الجديدة بمعدل حاد ومتسارع في شهر أكتوبر، حيث سجلت الشركات أقوى توسع مكرر منذ 11 شهراً. وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن العملاء الجدد وانخفاض الأسعار وتحسن الخدمات وكأس العالم فيفا القادم في قطر قد ساهم في زيادة المبيعات.

ومع ذلك، كانت الطلبات الجديدة الواردة من الخارج إحدى جوانب الضعف في شهر أكتوبر. شهدت الشركات أبطأ زيادة في مبيعات الصادرات منذ بداية العام في ظل الرياح المعاكسة للاقتصاد العالمي.

ومع زيادة الطلب بشكل حاد، واجهت الشركات ضغوطاً إضافية على طاقتها التشغيلية في شهر أكتوبر، مما أدى إلى زيادة حادة ومتسارعة في الأعمال المتركمة. وقد ارتبط هذا جزئياً بالمشايخ القائمة وتأخيرات الشحن المرتبطة بالوباء.

واستجابت الشركات لهذا الأمر بطريقتين: أولاً، تم زيادة أعداد الموظفين بأسرع وتيرة منذ شهر يوليو 2016، مما أدى إلى تمديد سلسلة نمو التوظيف الحالية إلى ستة أشهر.



ثانيًا، زادت الشركات بشكل حاد من نشاطها الشرائي في محاولة لزيادة المخزون من أجل الأعمال المستقبلية. وقد ارتفعت المشتريات إلى أقصى حد منذ منتصف عام 2019، في حين ساهم انخفاض مدد التسليم في زيادة تراكم مخزون مستلزمات الإنتاج بشكل قوي.

في حين أدى ارتفاع الطلب على مستلزمات الإنتاج إلى بعض الضغوط السعرية في شهر أكتوبر، أشارت الشركات إلى أن التخفيضات في تكاليف بنود مثل الوقود والصلب والنقل أيقنت مستوى التضخم معتدلاً. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف التوظيف بمعدل هامشي وبوتيرة أبطأ. وبالتالي، اختارت الشركات خفض أسعار الإنتاج مرة أخرى في شهر أكتوبر في إطار الجهود المستمرة للحفاظ على قدرتها التنافسية وتحسين مبيعاتها للعملاء. ومع ذلك، تباطأ معدل الانخفاض منذ شهر سبتمبر وكان طفيفاً.

وأخيراً، تراجعت ثقة الشركات تجاه الإنتاج المستقبلي في بداية الربع الرابع، وظلت ضعيفة وفقاً للمعايير التاريخية. أما الشركات التي توقعت حدوث نمو فقد أرجعت ذلك إلى المشاريع الجديدة وتطلعها إلى تحسن الاقتصاد.

الاتصال

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 1000 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوا الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوا الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعنى. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توافقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (إجمالاً أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. إن يتحمل موفر المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.